

OPEN ACCESS

*Corresponding author
Barzan Hasan Ahmad

barzan.hasan@koyauniversity.org

RECEIVED :08 /10/2024

ACCEPTED :03/12/ 2024

PUBLISHED :15/06/ 2025

دور تطبيق حوكمة الشرعية في تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية - دراسة الاستطلاعية لإراء عينة من العاملين في إدارات المصارف الإسلامية و مراقبي الحسابات في إقليم كردستان - العراق

بارزان حسن أحمد / قسم المحاسبة ،فاكلتي العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة كويه
بليسه نوزاد كاكه ره ش / قسم المحاسبة ،فاكلتي العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة كوي

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشرعية ،
المجلس الخدمات المالية الشرعية ،
الهيئات الرقابة الشرعية ،
الاداء المالي ،
مراقب الحسابات.

ملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان دور تطبيق الحوكمة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية. لتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثان على المصادر الأولية من خلال تصميم استبانة استنادا إلى الدراسات السابقة والإطار النظري للبحث. تتكون الاستبانة من جزئين: الجزء الأول يهدف إلى جمع بيانات ديموغرافية حول عينة البحث، بينما يحتوي الجزء الثاني على (22) فقرة تم استخدامها لاختبار الفرضيات والإجابة على التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث.

بلغ عدد أفراد عينة البحث 49 فردا، منهم 24 عاملا في إدارات المصارف الإسلامية، و 15 مراقب حسابات، و 10 محاسبين قانونيين في مكاتب وشركات تدقيق الحسابات. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لاختبار فرضيات البحث .

أهم النتائج التي توصل إليها البحث تشمل وجود علاقة ارتباط موجبة بين الحوكمة الشرعية (من خلال بعدي) "مجلس الخدمات المالية الشرعية " و "هيئات الرقابة الشرعية" وبين الأداء المالي للمصارف الإسلامية. وقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط بين الحوكمة الشرعية والأداء المالي كان (639.0) بالنسبة لمجلس الخدمات المالية الشرعية و (678.0) بالنسبة لهيئات الرقابة الشرعية. وهذه القيم تشير إلى أن تطبيق الحوكمة الشرعية يساهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية .

بناء على هذه النتائج، يوصي الباحثان بعدد من التوصيات، أبرزها ضرورة أن تتبنى المصارف الإسلامية مبادئ الحوكمة الشرعية ومعاييرها المعتمدة، بما يمكنها من إدارة الابتكار المالي بشكل فعال، وتحقيق تحسين مستدام في أدائها المالي.



About the Journal

Zanco Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields.
<https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about>

المقدمة

تزايد الاهتمام بمصطلح الحوكمة من طرف الباحثين والمنظرين نتيجة التطور الاقتصادي والمالي حيث تفرعت عن مصطلح الحوكمة عدة مصطلحات مرتبطة بنشاط المؤسسة المالية تعد حوكمة المؤسسات، من خلال عملياتها ولوائحها وممارساتها، أمراً بالغ الأهمية لإدارة وتنظيم الوحدة الاقتصادية، وهي استخدام الموارد المالية والبشرية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع إرضاء جميع أصحاب المصلحة. وتلعب حوكمة الشركات أيضاً دوراً مهماً في المنظمات المتداولة علناً، وذلك بسبب الفصل بين الملكية والإدارة وما يترتب على ذلك من تضارب المصالح. هدف المدير هو تحسين أداء المؤسسة أو ربحيتها أو منفعتها. وعلى النقيض من ذلك، يسعى الوكيل إلى تعظيم مصلحته على حساب الآخرين، وتعتبر المؤسسات المالية الإسلامية ذات أهمية كبيرة للمسلمين لأنها تقدم خدمات تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. وقد دفع ذلك المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم إلى توسيع عملياتها من خلال تبني الحوكمة الإسلامية وكسب ثقة العملاء الجدد، لا سيما أولئك الذين لديهم ودائع مالية كبيرة لدى المصارف التقليدية، من خلال التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية. ضوابط وفتاوى الهيئة الرقابية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية والهيئات المحاسبية.

الحوكمة الشرعية هي آلية لتوجيه وإدارة ومراقبة المؤسسات المالية الإسلامية من خلال هيكل يهدف إلى حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة، والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية، والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتجنب المعاملات المحرمة شرعاً، ويشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية. إن الالتزامات التي تمتد إلى الموردين والمستهلكين والمنافسين والعمال تتناول متطلبات المجتمع الروحية والزمنية، يجب على جميع المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بنظام الحوكمة الإسلامية، ويعد الهيكل الفريد للنظام سمة مميزة للمؤسسات التجارية الإسلامية وتحسين و تطور الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية . ولتحقق هدف البحث تم اتباع المنهجية الآتية:

1 منهجية البحث وبعض دراسات السابقة :

1-1//مشكلة البحث : يعد الأداء المالي من المواضيع ذات الأهمية البالغة في المصارف الإسلامية، إذ يعكس الوضع المالي للمصارف ويقاس من خلال العديد من المؤشرات المالية التي تكشف عن كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق الربحية والاستدامة. إن الأداء المالي في المصارف الإسلامية يتأثر بالعديد من العوامل الإيجابية والسلبية، وهو ما يدفع هذه المصارف إلى البحث المستمر عن الوسائل والآليات التي تساهم في تحسينه.

من بين العوامل التي يمكن أن تساهم في تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية، تبرز الحوكمة الشرعية كأداة أساسية لضمان التزام المصرف بالأحكام الشرعية وتحقيق الشفافية والكفاءة في الأداء المالي. ومن هنا، يتناول هذا البحث دراسة دور الحوكمة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مع التركيز على المصارف في إقليم كردستان العراق.

مشكلة البحث تتمحور حول السؤال الرئيس التالي:

-هل يساهم تطبيق الحوكمة الشرعية في تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

-هل توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة الشرعية وتحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية؟

-هل يؤثر تطبيق الحوكمة الشرعية بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟

1-2//أهمية البحث : تمكن أهمية البحث أهمية العلمية والعملية:

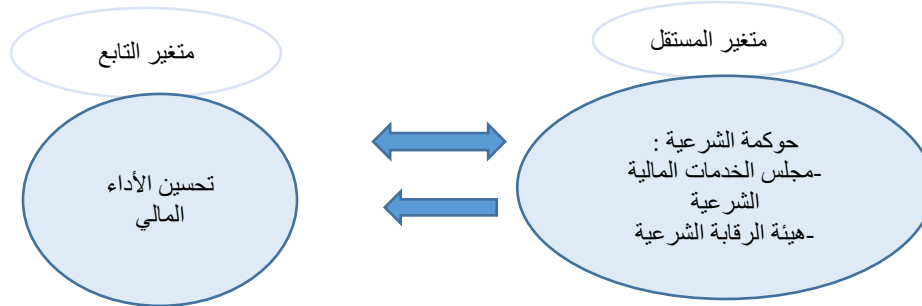
1-2-1//أهمية العملية: تبرز أهمية البحث في الوقت الحالي نظراً لأن حوكمة الشرعية تعتبر أساساً لضمان الشفافية وحماية مصالح الأطراف المعنية في المصارف الإسلامية. يساعد التطبيق الصحيح لمبادئ الحوكمة على تحقيق الاستقرار والنجاح للمصارف ، وضمان استمراريتها وتطويرها من خلال إدارة المخاطر بشكل فعال وزيادة كفاءتها التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم في تعزيز الثقة والسمعة الشرعية للمصرف المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وضمان سلامته المالية.

1-2-2//أهمية العملية: تأتي أهمية العملية لهذه البحث من استفادة المصارف الإسلامية في العراق بشكل عام و إقليم كردستان بشكل خاص المبحوثة من نتائجها بالشكل الذي يساعدها في تطوير و تحسين الاداء المالي في المصارف الإسلامية كما إن هذه البحث تستمد أهميتها من أن تفيد نتائجها المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في المصارف الإسلامية و ايضاً مراقبو الحسابات من خلال تعرفهم بأهمية تطبيق الحوكمة الشرعية في تحسين الاداء المالي.

1-3//الاهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الاهداف التالية :

- 1- التعرف على الحوكمة الشرعية و أهميتها ومعاييرها.
- 2- التعرف على الأداء المالي و أهميتها و الاهدافها.
- 3- التعرف على المصارف الاسلامية و خصائصها.
- 4- محاولة بيان دور تطبيق الحوكمة الشرعية في تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

1-4// نموذج البحث: يوضح البحث متغيراتها من خلال الشكل التالي :



شكل رقم (1) : المخطط الفرضي للبحث

المصدر : من أعداد الباحثان ، 2024

1-5//فرضية البحث: يتكون من الفرضية الرئيسية و الفرضيات الفرعية :

الفرضية الرئيسية:

- لا يساهم تطبيق الحوكمة الشرعية في تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

الفرضيات الفرعية:

الفرضيات المتعلقة بالارتباط:

1. لا توجد علاقة ارتباط بين مجلس الخدمات المالية الشرعية والأداء المالي في المصارف الإسلامية.

2. لا توجد علاقة ارتباط بين هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي في المصارف الإسلامية.

الفرضيات المتعلقة بالتأثير:

1. لا يوجد تأثير لمجلس الخدمات المالية الشرعية على تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية.
2. لا يوجد تأثير لهيئة الرقابة الشرعية على تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

6-1// حدود البحث :

- ✓ حدود البشرية : إدارات المصارف و مراقبو الحسابات و المحاسبين القانونيين .
- ✓ حدود المكانية: المصارف الإسلامية و مكاتب و شركات التدقيق الحسابات.
- ✓ حدود الزمنية : 2024
- ✓ حدود العلمية : معرفة أهمية تطبيق الحوكمة الشرعية و دورها في تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية .

7-1// هيكل البحث: يتكون هيكل البحث من اربع محاور تناول البحث في المحور الأول منهجية البحث والدراسات السابقة ، والمحور الثاني تناول جانب نظري للبحث، اما المحور الثالث فقد تناول الجانب العملي للبحث واختتم البحث بالمحور رابع بتقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

8-1//دراسات السابقة : يتكون من بعض دراسات العربية و الاجنبية

دراسات العربية :-

1-دراسة (عايذة و بلقاسم ، 2022) بعنوان (دور حوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية) : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة ماليزيا في اعتماد حوكمة الشريعة داخل مؤسساتها المالية الإسلامية، وكيف تسهم هذه الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما جعلها تصدر المراتب الأولى في صناعة المالية الإسلامية. من جهة أخرى، نستعرض تجارب بعض البنوك الإسلامية وكيف ساهم اعتمادها لحوكمة الشريعة في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. أحد الأهداف الرئيسية التي نسعى لتحقيقها من خلال هذه الورقة هو توضيح أن حوكمة الشريعة، بمبادئها وأسسها المستمدة من كتاب الله عز وجل وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تُعتبر صمام الأمان الذي ينبغي أن تلتزم به جميع المؤسسات، سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية. وذلك لدورها الفعال في تحقيق التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة، من خلال تعزيز الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني المستندة إلى أحكام الشريعة.

2-دراسة (بصول و عبدالغني، 2018) بعنوان (الأداء المالي للمصارف في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية) : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية في الأردن، ومقارنة ذلك بتأثيرها على المصارف التقليدية. استخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات لتقييم الأداء المالي للمصارف المختارة كعينة، وذلك قبل الأزمة المالية العالمية وأثناءها. وقد أظهرت النتائج أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية كان متفوقاً على أداء المصارف التقليدية في بعض المؤشرات قبل الأزمة، بينما كانت المصارف التقليدية تتفوق في مؤشرات أخرى. ومع ذلك، خلال فترة الأزمة المالية، أظهرت المصارف الإسلامية أداءً ماليًا أفضل من المصارف التقليدية في عدة نسب، مثل نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، والتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة، بالإضافة إلى نسبة ودائع المصرف إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي. وبالتالي، تحسن أداء المصارف الإسلامية خلال الأزمة المالية العالمية مقارنة بما كان عليه قبلها.

دراسات الاجنبية :

1-دراسة (puspetasari and et al ، 2023) بعنوان (تأثير التمويل الداخلي والحوكمة الإسلامية ومسؤولية الشركات الإسلامية على الربحية) : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات المتبادلة العوامل المالية الداخلية، والتي تشمل مخاطر التمويل وكفاية رأس المال، و ICG و ICSR كمحددات للعائد على الأصول في الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا ، الإطار النظري: قدمت الدراسات السابقة نتائج مختلفة فيما يتعلق بتطبيق ICG على الربحية. ولذلك، فمن الضروري إعادة النظر في تطبيق ICG على ربحية البنوك الإسلامية ، التصميم/المنهجية/المنهج: تتكون عينة البحث من 14 بنكاً تجارياً شرعياً في إندونيسيا في فترة الدراسة من 2012 إلى 2021 بمجموع 130 ملاحظة. استخدمت هذه الدراسة تحليل الانحدار المتعدد النتائج: أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي لصندوق التمويل الوطني على العائد المالي أداء. علاوة على ذلك، كان هناك تأثير إيجابي للإفصاح عن CAR و ICG على الأداء المالي لعائد الأصول. وفي الوقت نفسه، لم يكن

للإفصاح عن ICSR أي تأثير كبير على الأداء المالي لعائد الأصول. وتبين أن متغيرات التحكم بالعمر وحجم البنك الإسلامي ليس لها أي تأثير على العائد على الأصول.

2-دراسة (Affes and Jarboui, 2022) بعنوان (تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي) : تهدف هذه دراسة أثر تطبيق الحوكمة الفعالة للشركات على الأداء المالي لـ 160 شركة في المملكة المتحدة بين عامي 2005 و2018 مع الأخذ في الاعتبار خصوصية قطاعات الأعمال. من خلال دراسة ، استخدمنا الانحدارات متعددة المتغيرات على أساس نماذج FGLS أثناء تقسيم عينتنا إلى عدة مجموعات. ونتيجة لذلك وجدنا أن تطبيق الحوكمة الرشيدة للشركات يؤدي إلى تحسين أداء المالي للشركات مقاسا بعائد على حقوق الملكية. كحافز، لا بد من قول أن هذه دراسة يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة لدراسات المستقبلية التي ترغب في إجراء مقارنات على مستوى قطاعي والزمني. في الواقع، تتيح هذه الدراسة إمكانية العمل البحثي مستقبلي لإجراء دراسات مقارنة بناءً على مقارنات لقطاعات مختلفة من النشاط في المملكة المتحدة قبل وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأيضًا بعد فترة كوفيد 19.

2: الإطار النظري للمتغيرات للبحث

2-1// نشأة التاريخية للمصارف الإسلامية: لقد أثبتت خدمات مصرفية الإسلامية نفسها كبديل ناشئ للخدمات مصرفية التقليدية قائمة على الفائدة، وهي تتوسع بسرعة على مدى العقدين الماضيين في كل من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، سجلت بنوك الإسلامية خلال العقدين الماضيين معدلات نمو عالية سواء من حيث الحجم أو العدد حول العالم. وتعمل بنوك الإسلامية في أكثر من ستين الدولة، معظمها في الشرق الأوسط وآسيا. وفي ثلاث دول، إيران وباكستان والسودان، تم تحويل النظام المصرفي بأكمله إلى خدمات المصرفية الإسلامية. وفي بلدان أخرى، لا تزال الأنظمة المصرفية خاضعة لهيمنة المؤسسات المصرفية التقليدية التي تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك الإسلامية zaher and (166: 2001, Hassan)، عندما ظهرت الخدمات المصرفية التجارية بعد الثورة الصناعية، أعرب علماء المسلمين عن تحفظاتهم على النموذج الغربي للوساطة المالية بسبب اعتماده على الفائدة ودعوا إلى ابتكار أساليب جديدة لأداء دور الوساطة المالية في المجتمعات الإسلامية (Iqbal and Molyneux, 2004:36)، انتشر المصارف الإسلامية من خلال أسلوبيين رئيسيين. الأول هو إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية تعمل بالتوازي مع المصارف التقليدية. أما الثاني، فهو إعادة هيكلة شاملة للجهاز المصرفي ليتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى إلغاء المصارف التقليدية. وقد اتخذ هذا الأسلوب الأخير شكلين مختلفين: الأول هو التجربة الإيرانية التي حولت الاقتصاد الوطني بالكامل، بما في ذلك جهاز المصرفي، إلى نظام إسلامي شامل. والثاني هو تجربة باكستانية التي اعتمدت أسلوباً تدريجياً في إسلامة الاقتصاد، حيث بدأت أولاً بأسلمة الجهاز المصرفي. يعتبر البعض أن المرحلة الحالية من تطور الصيرفة الإسلامية تتطلب متابعة ودراسة مستمرة لتقييم النتائج التي أسفرت عنها هذه التجارب، بهدف الوصول إلى إطار عملي يمكن تطبيقه على الجهاز المصرفي بأكمله، مما يحقق الاستقرار والأمان في التعامل بالنقد داخل البلدان الإسلامية. ويتميز النظام المصرفي الإسلامي بوجود خطوط دفاع قوية تحميه من احتمالات التوقف عن الدفع أو الإفلاس (الزبيدي، 2016: 21).

2-2// تعريف المصارف الإسلامية: عرفت Bellalah المصارف الإسلامية هي المؤسسة التي تقدم الوساطة المالية بين المودعين و المستثمرين، اعتماداً على حالة الأموال والمستخدمين، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات المصرفية (1: 2014, Bellalah)، اما عرفة Inaceur and et Al المصارف الإسلامية وهي المؤسسة مالية تقدم خدمات مصرفية في إطار الشريعة الإسلامية وتعتمد على المنافذ الشرعية لجمع الأموال واستثمارها بطريقة مشروعة عبر استخدام وسائل وأدوات مثل مضاربة، و مرابحة، وبيع السلع، وإجارة (Naceur and et al (13:2015) أيضاً عرفت Imam and Kpodar المصرف الإسلامي بأنه: يعمل كوسيط مالي بين المجتمع الاقتصادي ويستجيب لاحتياجات المسلمين، حيث يسعى لتحقيق الأرباح للمؤسسات المالية وتقديم خدمات ومنتجات المالية متوافقة مع مبادئ شريعة الإسلامية كأي نوع آخر من الصيرفة (Imam & Kpodar 2010:3)

يرى الباحثان من خلال التعريف السابقة ان المصارف الإسلامية هي مؤسسة مالية تجمع الموارد المالية من أفراد المجتمع وتستخدمها بفعالية لضمان تعظيمها ونموها بما يخدم المصلحة العامة وينمي اقتصادها في إطار القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية.

2-3// خصائص المصارف الإسلامية: للمصارف الإسلامية عدة خصائص نذكر منها: (اسامة ، 2022: 3)

1-استبعاد الفوائد الربوية من كل معاملاتها المصرفية.

2-تقديم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها.

3-تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.

4-المصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية تلعب دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين في إطار صيغة المضاربة الشرعية.

5-المشاركة في الربح والخسارة وهو من الأساسيات التي تقوم عليه المعاملات في المصرف الاسلامي

6-تطبيق القيم والأخلاق الاسلامية في العمل المصرفي

7-تقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها المصارف التقليدية مثل:

- ✓ نشاط القرض الحسن
- ✓ إحياء نظام الزكاة وتبنيه ضمن نشاطها المصرفي.
- ✓ الأنشطة الثقافية المصرفية.
- ✓ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- ✓ توجيه كل الجهود نحو الاستثمار الحلال.
- ✓ عدم إسهام هذه المصارف وتأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم.
- ✓ تسهيل وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.

يرى الباحثان ان تميز المصارف الإسلامية بخصائصها التي تجمع بين المبادئ الدينية والأخلاقية والاقتصادية، مما يجعلها فريدة في نهجها المالي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

2-4// نشأة التاريخية لحوكمة الشرعية: أدى نمو صناعة التمويل الإسلامي إلى تطوير منتجات التمويل الإسلامي الحكم و الطلب المتزايد على المؤسسات المالية الإسلامية يفرض تنظيم المؤسسات المالية الإسلامية من خلال مجموعة من المعايير. في التشغيل المبكر للتمويل الإسلامي في السوق ، لم يوجد بشكل رسمي كيان أو هيئة خاصة للإشراف على المؤسسات المالية الدولية في المسائل الشرعية أو حل القضايا الشرعية. لكن لأول مرة عام 1976 تم إنشاء أول هيئة رقابة شرعية من قبل المؤسسات المالية الدولية (SSB) من قبل بنوك فيصل الإسلامية من مصر وتبعه البنك الإسلامي الأردني وبنك فيصل الإسلامي السوداني في عام 1978. في 1997 أنشأ بنك نيجارا ماليزيا المجلس الاستشاري الشرعي (SAC) للخدمات المصرفية الإسلامية و هي أعلى هيئة للبنوك الإسلامية وشركات التكافل والأعمال المالية الإسلامية ، في عام 2010 تم تقديم إطار الحوكمة الشرعية للوائح والإجراءات المتبعة في إنشاء اللجنة الشرعية، ودور ونطاق واجبات اللجنة وكذلك العلاقة بين اللجنة الشرعية المؤسسية للبنك المركزي. الغرض من وضع المبدأ التوجيهي هو ضمان الأداء الفعال للنظام المالي الإسلامي وتعزيز نزاهته. ويمكن أن يستمر إذا كانت هناك ممارسة جيدة لحوكمة الشركات من قبل المؤسسات المالية الدولية التي تمتثل للتوجيهات الشرعية. كما هو محدد في IFSB -10 الحوكمة الشرعية هي مجموعة من ترتيبات مؤسسية والتنظيمية التي تضمن من خلالها مؤسسات المالية الدولية وجود رقابة مستقلة فعالة على الامتثال للشرعية الإسلامية على إصدار الأحكام الشرعية ذات الصلة ونشرها وإعلامها وشرعية داخلية مراجعة الامتثال. لذلك تم إنشاء الهيئة الاستشارية الشرعية للإشراف والإشراف على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وكونها هيئة مرجعية لضمان الامتثال للشرعية الإسلامية (Bahari, and Baharudin, 2020: 375).

2-5// تعريف الحوكمة الشرعية : هناك عديد من تعاريف حول موضوع الحوكمة الشرعية و منها:

لقد تم تعريف الحوكمة الشرعية بأنها: " النظام الذي يضمن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وجود إشراف شرعي فعال ومستقل من خلال مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية (بوهراوة و بوكروشة ، 2015: 106). وهناك تعريف اخر أن الحوكمة الشرعية هي عبارة من آليات وإجراءات وقوانين ونظم وقرارات تضمن أن يسود بالمنظمة قيم النزاهة والشفافية والعدالة والالتزام والانضباط والهدف منها تعزيز التوجهات نحو الجودة والتميز في الأداء المؤسسي، وذلك من خلال تجسيد التصرفات المثالية في عمل إدارة المنظمة في الجوانب المرتبطة باستغلال كافة مواردها الاقتصادية المتاحة، وبشكل يحقق أعلى القيم والمنافع لجميع الأطراف وأصحاب المصالح (Alazmi and Sharofiddin , 114 : 2020). الحوكمة الشرعية السليمة تتطلب إنشاء هياكل وضوابط فعالة وعمليات لضمان الامتثال لمتطلبات ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع العمليات والمعاملات. (Fatmawati et al,2022:51). ولقد عرف الحوكمة الشرعية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الدولية (IFSB) تنظيم الشريعة الإسلامية هو مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي يجب أن تتبعها المؤسسات المالية الدولية أو الوطنية. تهدف هذه الترتيبات إلى ضمان وجود رقابة مستقلة فعالة تضمن الامتثال للشريعة الإسلامية في إصدار الإعلانات واتخاذ القرارات

الشرعية ذات الصلة، بالإضافة إلى نشر المعلومات حول هذه الشريعة. كما تشمل هذه الترتيبات مراجعة داخلية لضمان امتثال المؤسسة للشرعية الإسلامية والتحقق من ذلك. (Kayadibi, & Güçlü, 2021:629).

يرى الباحثان بأن الحوكمة الشرعية هي مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق توافق الأنشطة المالية والاقتصادية في بعض المؤسسات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. تتولى إدارة المؤسسة اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المالية، بهدف تطوير السياسات الداخلية والخارجية للمؤسسة.

2-6// أهمية الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية : (بريش، 2006: 238)، (أبو هرييد، 2013: 56)

1- ضمان الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال التأكد من الامتثال للمبادئ العامة للشرعية الإسلامية، وكذلك الأحكام التصيلية المتعلقة بالمعاملات للمؤسسات المالية الإسلامية والمستفيدين، ومنح المؤسسة المالية الإسلامية مصداقية. تعزيز استقرار المالي، وكسب ثقة

2- التزام بالمبادئ الأساسية للحوكمة، والامتثال للواجبات الإسلامية في المعاملات المصرفية والأعمال ذات القيمة المضافة المتعلقة بالجانب الشرعي للحوكمة.

3- تعزيز الرقابة على قواعد الحوكمة من خلال مراقبة سلوكيات القائمين على المؤسسة والالتزام بتعاليم الشريعة الإسلامية في نظم العمل الداخلية، مما يقلل من المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة.

4- تعزيز العدالة والشفافية والنزاهة.

5- تقليل مفهوم تعارض المصالح من خلال اتباع المؤسسة للسلوك القويم والشرعي في التعامل مع جميع الأطراف داخل وخارج المنشأة.

يرى الباحثان ان الحوكمة الشرعية تبين أهميتها في زيادة الثقة بين العملاء و المستثمرين و تحسين سمعة المؤسسات التي يطبق الحوكمة الشرعية مما يساهم في استدامة الأعمال على المدى الطويل.

2-7// أهداف الحوكمة الشرعية : (شرفي، 2016: 7)

1- ضمان الامتثال للشرعية الإسلامية: التحقق من أن جميع الأنشطة والمعاملات متوافقة مع أحكام الفقه الإسلامي.

2- تحقيق العدالة والمساواة يتطلب تطبيق مبادئ العدالة في جميع العمليات لضمان حقوق جميع الأطراف المعنية.

3- تعزيز الشفافية في العمليات المالية وضمان المساءلة لبناء الثقة بين المؤسسة والمستثمرين والعملاء.

4- ضمان الاستدامة يعني أن الأنشطة المالية تتم بطرق مستدامة وتتوافق مع القيم الإسلامية التي تحث على حماية البيئة والموارد.

يرى الباحثان أن تحقيق هذه الأهداف سيساهم في استقرار ونمو المؤسسات المالية الإسلامية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المالية العالمية.

2-8// اهم معايير الحوكمة الشرعية: وتدرج موضوعات المعايير الشرعية حول الآتي: (أبو غدة ، 2002: 5)

1. معايير تتعلق بصيغ الاستثمار والتمويل، كالتدقيق والإجازة والاستصناع.

2. معايير تتعلق ببعض العقود المستجدة، كعقود الصيانة والامتياز.

3. معايير تتعلق ببعض الخدمات المصرفية، كبطاقات الائتمان والحسم الآجل.

4. معايير تتعلق بقضايا تمثل مبادئ شرعية أساسية، كالمدين المماطل.

5. معايير تتعلق أدوات مساعدة لصيغ الاستثمار والتمويل، كالضمانات والمقاصة

6. إن المعايير الشرعية وخصوصاً المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق.

يرى الباحثان ان الالتزام بهذه المعايير سيساعد على بناء الثقة بين المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها والمستثمرين فيها، وتعزيز سمعة المؤسسات المالية في الأسواق المالية.

2-9// مبادئ الحوكمة الشرعية في الخدمات المالية الإسلامية : (محمد، 2018: 136)

اولا : ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع إطار يحدد سياسة كل من مجلس الإدارة واللجان التي تتبثق عنه، الهيئة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين.

ثانيا : يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التأكد من أن تقاريرها المالية وغير المالية مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها، بالإضافة إلى الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا : ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الاعتراف بحقوق المستثمرين في متابعة أداء استثماراتهم وتقدير المخاطر المتعلقة بها، وتوفير الوسائل الضرورية لضمان حقوقهم في هذا الصدد.

رابعا : ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية أن تأخذ في الاعتبار المخاطر والعيود المتوقعة كأساس لسياساتها الاستثمارية، وكذلك يجب عليها تبني الشفافية في دعم أي عوائد.

خامسا : ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية تعيين خبراء للحصول على الأحكام الشرعية ومراقبة الامتثال للشرعية في جميع منتجاتها وأنشطتها وعملياتها.

سادسا : يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة ونشرها للإطلاع عليها كما ينبغي.

سابعا : ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بحسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب الحسابات والجمهور على حد سواء، بما في ذلك أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار، وخاصة نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر.

يرى الباحثان ان الالتزام بهذه المبادئ سيساعد على بناء نظام المالي إسلامي قوي ومستدام يعزز الثقة بين جميع أصحاب المصلحة.

2-10// تعريف الأداء المالي : يتم تعريف الاداء المالي من قبل " Bustaram and et al الاداء المالي هو صورة الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة سواء كانت متعلقة بتحصيل الأموال أو توزيعها، والتي تقاس عادة بمؤشرات كفاية رأس المال والسيولة والربحية ". (Bustaram and et al , 2020: 3)، اما عرفه wibowo الاداء المالي هو تحليل يتم إجراؤه لمعرفة مدى قيام المؤسسة بتنفيذه باستخدام قواعد التنفيذ المالي بشكل صحيح و قدرة المؤسسة على إدارة مواردها والتحكم فيها (wibowo, 2022:2) ، و عرفت Octavia and et al الاداء المالي هو الإنجاز أو مستوى الإنجاز الذي حققته إدارة المؤسسة في إدارة شؤونها المالية بكفاءة وفعالية في مختلف الأنشطة التي تشمل الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية خلال فترة معينة بناءً على أحجام و معايير واضحة باستخدام الأساليب التحليلية المعمول بها . (Octavia and et al , 2023 : 189)

يرى الباحثان ان الاداء المالي هي تقييم ظروف المؤسسة للتأكد من مدى استفادتها من مواردها الحالية وتحديد أوجه القصور وتصحيحها ويتم تحقيق ذلك من خلال استخدام المقاييس المالية لتقييم مدى تحقيق الأهداف المحددة ومقارنتها بالنتائج الفعلية.

2-11// أهمية الأداء المالي: تتمثل أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيح قرارات المالية للمستخدمين، تمكن أهمية الاداء المالي في نقاط التالية : (آية و يسرى ، 2021 : 40)، (عساج و اخرون ، 2023 : 56)، (البشير ، 2011 : 71)

1-تأكيد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة وفعالية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

2-إجراء المقارنات بين أداء مختلف المستويات داخل المؤسسة.

3-التحكم في تخفيض الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة.

4-اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب للحفاظ على الاستمرارية، البقاء والمنافسة.

5-متابعة ومعرفة نشاط المنظمة وتخصص طبيعتها وسلوكها.

6-يساعد في الإفصاح على درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية.

يرى الباحثان ان الاداء المالي الجيد هو العنصر الأساسي في نجاح المؤسسات المالية وضمان استمراريته، كما يلعب دوراً حاسماً في استقرار النظام المالي والاقتصادي بشكل عام.

2-12// أهداف الأداء المالي : يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة ومنها:(الحسين ، 2016 : 55-56)

- 1-التوازن المالي: هذا هو الهدف الذي تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقه لأنه يؤثر على الاستقرار المالي للمنظمة ويمثل التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي يمكن الحفاظ عليها خلال الفترة المالية في وقت معين. وتكمن أهمية تحقيق هدف التوازن المالي في: - تأمين التمويل الاستثماري اللازم بالأموال الدائمة. - الحد من المخاطر التي تواجهها المنظمة.
- 2- نمو المؤسسة: تعتبر النمو عاملاً هاماً في تعزيز قيمة المؤسسة ، ولذلك تتميز قرارات النمو بأنها قرارات استراتيجية. يعد النمو وظيفية استراتيجية ذات أهمية كبيرة للمؤسسات الاقتصادية ، حيث يعكس نجاح وفعالية الاستراتيجيات المتعلقة بالتوسع والتطوير والبقاء والاستمرارية. تتضمن الوظيفة الاستراتيجية سياسات تحدد حجم الاستثمارات وسياسات توزيع الأرباح وهياكل سياسات التمويل، بالإضافة إلى تحديد أهداف تطوير القدرات العامة للمؤسسة.
- 3 -الربحية والمردودية : تعتبر الربحية نتيجة للعديد من السياسات والقرارات، وتقيس كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح. وتعكس العلاقة بين الأرباح والأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب وتحقيق الأرباح الصافية. وتعتبر المردودية هدفاً أساسياً للمؤسسة، وتعكس قدرة الوسائل على تحقيق النتائج والوسائل المستخدمة، مثل رأس المال الاقتصادي والرأس المال الخاص. ويتحدد نوع المردودية بناءً على نوع النتيجة والوسائل المستخدمة، وعموماً، تركز المؤسسة على المردودية المالية والاقتصادية.
- 4- السيولة وتوازن الهيكل المالي : تقيس السيولة للمؤسسة قدرتها على تحمل التزاماتها القصيرة الأجل، أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة - مثل المخزونات والقيم القابلة للتحويل - إلى أموال نقدية بسرعة. فنقص السيولة يمكن أن يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية التزاماتها ودفع المدفوعات. يقيس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة. ويعني توازن الهيكل المالي للمؤسسة أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة، بينما تغطي الأصول المتداولة الموارد القصيرة الأجل، وذلك لضمان حقوق المقرضين وتجنب الوقوع في حالة عجز مالي. وبالتالي، تلعب التكلفة المالية دوراً مهماً في توجيه الاستخدام الأمثل للموارد المالية.
- يرى الباحثان لتحقيق هذه الأهداف، يجب وضع خطة استراتيجية دقيقة في المؤسسة ، وتنفيذ إدارة مالية فعالة، ومراقبة دائمة للأداء المالي لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

3//جانب العملي للبحث

3-1//عينة البحث: قام الباحثان بتطوير استبانته وتوزيعها على العاملين في إدارات المصارف الإسلامية ومراقبي الحسابات في إقليم كردستان-العراق، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس هذه المحاور وكما يلي: (1) لدرجة لا أوافق تماماً و(2) لدرجة لا أوافق و(3) لدرجة محايد و(4) لدرجة أوافق و(5) لدرجة أوافق تماماً. وتم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة من 49 عينة من العاملين في إدارات المصارف الإسلامية و مراقبي الحسابات في إقليم كردستان-العراق، حيث قام الباحثان بتوزيع 75 استمارة على العاملين في إدارات المصارف الإسلامية ومراقبي الحسابات واسترجع منها 62 استمارة بينما كان عدد الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي 49 استمارة والذي يمثل عينة البحث.

3-2//مناقشة نتائج فروض البحث: في هذا الجزء سيستعرض الباحثان أهم النتائج والتي توصلت إليها البحث الحالي والتي تم تقسيمها كالتالي :

أولاً : النتائج المتعلقة بوصف الخصائص الديموغرافية لعينة البحث: تقوم هذه البحث على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والشخصية والوظيفية لأفراد عينة البحث والمتمثلة في (الفئة (الوظيفة) التي تنتمي إليه، الشهادة المهنية، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة) وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد البحث على النحو التالي :

1-الفئة (الوظيفة) التي تنتمي إليه: يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (1) أعلاه بأن (16.3) من المستجيبين هم من شريحة المحاسبين ، و (20.4%) من المستجيبين هم من شريحة المدقق والمحاسبين القانونيين، و (30.6%) من المستجيبين هم من شريحة مراقبي الحسابات.

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة حسب الفئة (الوظيفة) التي تنتمي إليه

النسبة المئوية%	التكرار	الفئة (الوظيفة) التي تنتمي إليه
16.3	8	محاسب

20.4	10	محاسب قانوني
30.6	15	مراقب حسابات
20.4	10	مدقق
12.3	6	أخرى
100	49	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2- الشهادة المهنية: يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (2) بأن (88%) من المستجيبين فئة مراقبي الحسابات و محاسبين القانونيين هم من حاملي شهادة محاسبة القانونية و (12%) من المستجيبين هم من حاملي شهادة دبلوم مراقب الحسابات و باقي من فئات الاخرى ليس لديهم الشهادات المهنية.

جدول (2) التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة فقط لمراقبي الحسابات و المحاسبين القانونيين حسب الشهادة المهنية

النسبة	التكرار	الشهادة المهنية
88%	22	شهادة محاسبة القانونية
12%	3	دبلوم مراقب الحسابات
100	25	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3- المؤهل العلمي: يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (3) بأن (53.1%) من المستجيبين هم من حاملي شهادة البكالوريوس و (32.7%) من المستجيبين هم من حاملي شهادة الدبلوم العالي، و (14.3%) من المستجيبين هم من حاملي شهادة الماجستير.

جدول (3) التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية%	التكرار	المؤهل العلمي
53.1	26	بكالوريوس
32.7	16	دبلوم العالي
14.3	7	ماجستير
0	0	دكتورا
100	49	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

4- سنوات الخدمة: يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (4) أعلاه بأن (16.3%) من المستجيبين هم من الفئة العمرية (٦-١٠ سنوات) و (49.0%) من المستجيبين هم من الفئة العمرية (١١-١٥ سنة)، و (30.6%) من المستجيبين هم من الفئة العمرية (١٦- ٢٠ سنة)، و (4.1%) من المستجيبين هم من الفئة العمرية (٢١ سنة وأكثر).

جدول (4) التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية%
6-10 سنوات	8	16.3
11-15 سنة	24	49.0
16-20 سنة	15	30.6
21 سنة و أكثر	2	4.1
المجموع	49	100

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثانياً: معاملات الثبات العام لألفا كرونباخ: أستخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وقد كشفت النتائج الموضحة في الجدول (5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ جيد نسبياً، إذ ان المدى المقبول هي ان تكون (أكبر من 60%) في الدراسات الاجتماعية والانسانية وبالخاص في الدراسات المحاسبية، وكانت قيم ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة (0.874)، ولعبارات الحوكمة الشرعية (0.796). والاداء المالي (0.804).

جدول (5) معامل الثبات (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
الحوكمة الشرعية	12	.796
الاداء المالي	10	.804
جميع فقرات الاستبانة	22	.874

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثالثاً: وصف وتشخيص متغيرات البحث: يتناول هذا المحور وصف وتشخيص المتغيرات الرئيسية والفرعية للبحث والمتمثلة بالحوكمة الشرعية والاداء المالي وكالتالي:

1- وصف متغير الحوكمة الشرعية وبعديها: يوضح الجدولين رقم (6) و (7) قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لابعاد متغير الحوكمة الشرعية (مجلس الخدمات المالية الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية) من وجهة نظر الافراد عينة البحث وهي عينة العاملين في إدارات المصارف الإسلامية ومراقبي الحسابات في اقليم كردستان - العراق، وعلى النحو التالي:

أ- مجلس الخدمات المالية الشرعية: استخدمت العبارات $(X_6 - X_1)$ لقياس هذا البعد والذي تراوحت اوساطه الحسابية بين (3.58) و (4.08) وانحرافات المعيارية بين (0.789) و (1.171)، وقد بلغ الوسط الحسابي العام للعبارات الستة لمجلس الخدمات المالية الشرعية (3.78)، والانحراف المعياري العام (0.931) وبأهمية نسبية بلغ (75.6%)، وكانت اكبر نسبة اتفاق بين افراد العينة على العبارة X_1 و الذي ينص على " تحقق مجلس الخدمات المالية الشرعية كفاءة المصرفية في المصارف الإسلامية." ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (t) (4.08)، (0.789)، (14.89) على التوالي. في حين كانت اقل نسبة اتفاق بين افراد العينة على العبارة X_6 والذي ينص على " يقوم المصرف بتشكيل لجنة الحوكمة الشرعية للإشراف على الممارسات الحوكمة الشرعية في المصرف لضمان وجود جميع العناصر اللازمة لها." ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (t) (3.58)، (1.009)، (7.66) على التوالي.

جدول (6) المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة (t) ومعنويتها لعبارات مجلس الخدمات المالية الشرعية

رقم العبارة	مضمون العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	T value	الدلالة
1	تحقق مجلس الخدمات المالية الشرعية كفاءة المصرفية في	4.08	0.789	81.6	14.89	معنوية

رقم	المصروف الإسلامية.				
2	يتناسب الإطار التنظيمي الشرعي الذي تتبناه المصارف الإسلامية مع حجم وطبيعة عملياتها.	3.88	0.816	77.6	11.56
3	يجب على مجلس الخدمات المالية الشرعية التأكد من استيفاء الشخص المعين للإشراف على نظام الإدارة الشرعية لقواعد الملاءمة واللباقة.	3.79	0.887	75.8	9.67
4	أن يكون لدى مجلس الخدمات المالي فهم شامل للإطار القانوني والتنظيمي لإصدار الأحكام والقرارات الشرعية في البلدان التي يعمل فيها.	3.71	0.909	74.2	8.45
5	يتحمل مجلس الخدمات المالية الشرعية في المصارف الإسلامية كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامة وضعة المالي.	3.64	1.178	72.8	7.78
6	يقوم المصرف بتشكيل لجنة الحوكمة الشرعية للإشراف على الممارسات الحوكمة الشرعية في المصرف لضمان وجود جميع العناصر اللازمة لها.	3.58	1.009	71.6	7.66
	المتوسط العام	3.78	0.931	75.6	10.001

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ب- هيئة الرقابة الشرعية: استخدمت العبارات ($X_{12} - X_7$) لقياس هذا البُعد والذي تراوحت اوساطه الحسابية بين (3.47) و (4.06) وانحرافاته المعيارية بين (0.808) و (1.049)، وقد بلغ الوسط الحسابي العام للعبارة الستة لهيئة الرقابة الشرعية (3.77)، والانحراف المعياري العام (0.891) وبأهمية نسبية بلغ (75.4%)، وكانت اكبر نسبة اتفاق بين افراد العينة على العبارة X_{11} و الذي ينص على "تلعب هيئة الرقابة الشرعية دوراً رقابياً قوياً في اتخاذ القرارات الجوهرية بشأن المسائل المتعلقة بالشرعية." ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (t) (4.06)، (0.868)، (14.01) على التوالي. في حين كانت اقل نسبة اتفاق بين افراد العينة على العبارة X_9 والذي ينص على "ينبغي على المصارف الإسلامية أن تمنح هيئات الرقابة الشرعية الاستقلالية والموضوعية التامة، مما يعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة في سلامة المعاملات المالية من منظور الشرعية الإسلامية." ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (t) (3.47)، (0.899)، (7.19) على التوالي.

جدول (7) المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة (t) ومعنويتها لعبارة هيئة الرقابة الشرعية

رقم العبارة	مضمون العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	T value	الدلالة
7	ينبغي على المصارف الإسلامية التي تطبق الحوكمة الشرعية تعيين وإنشاء هيئة رقابة الشرعية لضمان التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها.	3.61	1.049	72.2	6.48	معنوية
8	يعد وجود هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ومؤشراً قوياً على وجود نظام رقابة الفعال.	3.66	0.808	73.2	9.78	معنوية
9	ينبغي على المصارف الإسلامية أن تمنح هيئات الرقابة الشرعية الاستقلالية والموضوعية التامة، مما يعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة في سلامة المعاملات المالية من منظور الشريعة الإسلامية.	3.47	0.899	69.4	7.19	معنوية

10	تدعم هيئة الرقابة الشرعية عنصر الشفافية في كافة عمليات المصارف الإسلامية.	3.99	0.821	79.8	13.67	معنوية
11	تلعب هيئة الرقابة الشرعية دورًا رقابيًا قويًا في اتخاذ القرارات الجوهرية بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة.	4.06	0.868	81.2	14.01	معنوية
12	يجب على الجهات الرقابية الشرعية ضمان سرية المعلومات الداخلية التي يتم الحصول عليها أثناء أداء واجباتها.	3.83	0.904	76.6	7.78	معنوية
	المتوسط العام	3.77	0.891	75.4	9.818	معنوية

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2-وصف متغير الأداء المالي: استخدمت العبارات ($Y_{10} - Y_1$) لقياس متغير الأداء المالي والذي تراوحت اوساطه الحسابية بين (3.47) و (4.07) وانحرافاته المعيارية بين (0.813) و(1.051)، وقد بلغ الوسط الحسابي العام للعبارات العشرة للاداء المالي (3.799)، والانحراف المعياري العام (0.897) وبأهمية نسبية بلغ (75.98%)، وكانت اكبر نسبة اتفاق بين افراد العينة على العبارة Y_5 و الذي ينص على "يساعد هيئة الرقابة الشرعية في تحديد الاختلافات لمستوى الأداء المالي في المصارف الإسلامية." ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (t) (4.07)، (0.867)، (14.21) على التوالي. في حين كانت اقل نسبة اتفاق بين افراد العينة على العبارة Y_3 والذي ينص على "لدى المصارف الإسلامي برنامج سنوي لتقييم أداء الموظفين." ويدعم ذلك قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (t) (3.47)، (0.989)، (7.11) على التوالي.

جدول (8) المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة (t) ومعنويتها لعبارات الأداء المالي

رقم العبارة	مضمون العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	T value	الدلالة
1	يعود الأداء المالي الجيد في رأيك إلى كفاءة حوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.	3.62	1.051	72.4	6.44	معنوية
2	يساعد وجود هيكل التنظيمي ومنظم في المصرف محددًا فيه المسؤوليات والصلاحيات بصورة واضحة في تحسين الأداء المالي.	3.67	0.819	73.4	9.73	معنوية
3	لدى المصارف الإسلامي برنامج سنوي لتقييم أداء الموظفين.	3.47	0.989	69.4	7.11	معنوية
4	ارتفع مستوى الأداء المالي في المصارف الإسلامية بعد الاهتمام بالتطبيق حوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.	3.99	0.821	79.8	13.19	معنوية
5	يساعد هيئة الرقابة الشرعية في تحديد الاختلافات لمستوى الأداء المالي في المصارف الإسلامية.	4.07	0.867	81.4	14.21	معنوية
6	يسعى المصارف الإسلامية من خلال تكوين لجان مجلس الخدمات المالية التحسين و تطوير المستمر للأداء المالي.	3.85	0.891	77	8.76	معنوية
7	يتم تقييم جودة الأداء المالي من خلال تحديد نطاق العمل بدقة في المصارف الإسلامية.	3.53	0.991	70.6	7.70	معنوية
8	تُعتبر العناية المهنية أحد الركائز الأساسية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.	3.88	0.849	77.6	8.82	معنوية
9	يرتفع مستوى الأداء المالي في المصارف الإسلامية نتيجة تفعيل مجلس الخدمات المالية الشرعية.	4.01	0.813	80.2	14.95	معنوية
10	الأداء هو الطريقة و الكيفية التي تسعى من خلالها للوصول إلى	3.90	0.889	78	8.90	معنوية

					أهدافه.
معنوية	9.981	75.98	0.897	3.799	المتوسط العام

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

رابعاً//تحليل فرضيات علاقات الارتباط: ينص الفرضية الاولى والثانية لفرضيات الارتباط بين متغيري البحث بأنه "لا يوجد علاقة بين مجلس الخدمات المالية الشرعية و الأداء المالي في المصارف الإسلامية." و"لا يوجد علاقة بين هيئة الرقابة الشرعية و الأداء امالي في المصارف الإسلامية." ولاختبار هذين الفرضيتين استخدم الباحثان طريقة بيرسون Person من خلال البرنامج الاحصائي SPSS لاختبار الفرضيتين، وقد تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مجلس الخدمات المالية الشرعية والأداء المالي في عينة من إدارات المصارف الإسلامية و مراقبي الحسابات في اقليم كردستان- العراق قيد البحث عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينها (**0.639)، مما يشير إلى أن هناك مستويات معنوية وعالية من التوافق الإيجابي بين مجلس الخدمات المالية الشرعية والاداء المالي، أي أنه كلما زاد اعتماد المصارف الاسلامية قيد البحث على تفعيل مجلس الخدمات المالية الشرعية كلما أدى ذلك إلى زيادة في الأداء المالي.

كما تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي في عينة من إدارات المصارف الإسلامية ومراقبي الحسابات في اقليم كردستان- العراق قيد البحث عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينها (**0.678)، مما يشير إلى أن هناك مستويات معنوية وعالية من التوافق الإيجابي بين هيئة الرقابة الشرعية والاداء المالي، أي أنه كلما زاد اعتماد المصارف الاسلامية قيد البحث على تفعيل هيئة الرقابة الشرعية كلما أدى ذلك إلى زيادة في الأداء المالي.

وبالتالي يمكن رفض الفرضية الاولى التي ينص على " لا توجد علاقة ارتباط بين مجلس الخدمات المالية الشرعية والأداء المالي في المصارف الإسلامية" وقبول الفرضية البديلة والتي ينص على "توجد علاقة ارتباط بين مجلس الخدمات المالية الشرعية و الأداء المالي في المصارف الإسلامية".

أيضاً من خلال نتائج جدول رقم (9) رفض الفرضية الثانية التي ينص على "لا توجد علاقة ارتباط بين هيئة الرقابة الشرعية و الأداء امالي في المصارف الإسلامية." وقبول الفرضية البديلة والتي ينص على "توجد علاقة ارتباط بين هيئة الرقابة الشرعية و الأداء امالي في المصارف الإسلامية".

الجدول (9): علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

الأداء المالي	
.639** (.000)	مجلس الخدمات المالية الشرعية
.678** (.000)	هيئة الرقابة الشرعية

** معنوي عند مستوى الدلالة (0.05).

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

خامساً//اختبار فرضية التأثير بين متغيرات البحث: خصص البحث هذه الفقرة لاختبار فرضيات التأثير بين مجلس الخدمات المالية الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي باستخدام معامل الإنحدار البسيط (Regression Coefficient) وبطريقة الإدخال (Enter) من خلال البرنامج الاحصائي SPSS، وقد تبين من نتائج التحليل في الجدول (10) بأنه يوجد تأثير لمجلس الخدمات المالية الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (59.818)، وهي أعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.0847) وبدرجات حرية (1, 48)، ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.000) وهي تقل بشكل كبير عن مستوى المعنوية الافتراضية للدراسات المحاسبية والبالغة (0.05)، وبلغ قيمة معامل التحديد (R^2) (0.408)، والتي تشير إلى أن التغيير في تحسين الاداء المالي لدى المصارف الاسلامية قيد البحث والذي كان بنسبة (40.8%) يمكن إسناده إلى مجلس الخدمات المالية الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية، بمعنى ان تأثير هيئة الرقابة الشرعية في تحسين الاداء المالي (45.9%) كان اكبر من تأثير مجلس الخدمات المالية الشرعية في تحسين الاداء المالي (40.8%).

الجدول (10) اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث

Sig.	درجات الحرية	F		R ²	الأتموج
		الجدولية	المحسوبة		
		.000	1, 48		
.000	1, 48	4.0847	71.234	.459	هيئة الرقابة الشرعية

المصدر: من إعداد الباحثان من خلال نتائج البرنامج الاحصائي SPSS. $P \leq 0.05$ N=49

بالتالي على هذه النتائج يمكن رفض الفرضية الاولى والذي ينص على "لا يوجد تأثير لمجلس الخدمات المالية الشرعية على تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية." وقبول الفرضية البديلة والذي ينص على "يوجد تأثير لمجلس الخدمات المالية الشرعية على تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية." في عينة من إدارات المصارف الإسلامية و مراقبي الحسابات في اقليم كردستان- العراق قيد البحث عند مستوى معنوية (0.05).

أيضاً من خلال نتائج الجدول رقم (10) يمكن رفض الفرضية الثانية والذي ينص على "لا يوجد تأثير لهيئة الرقابة الشرعية على تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية." وقبول الفرضية البديلة والذي ينص على "يوجد تأثير لهيئة الرقابة الشرعية على تحسين الأداء المالي في المصارف الإسلامية." في عينة من إدارات المصارف الإسلامية و مراقبي الحسابات في اقليم كردستان- العراق قيد البحث عند مستوى معنوية (0.05).

بالتأسيس على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية ومن نتائج الارتباط والتأثير يتأكد لدينا عدم صحة فرضية البحث الرئيسة والتي تنص على أنه لا يساهم تطبيق حوكمة الشرعية في تحسين الاداء المالي في المصارف الإسلامية ، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يساهم تطبيق حوكمة الشرعية في تحسين الاداء المالي في المصارف) ، و بالتالي تحقيق فرضيات البحث.

4 : الاستنتاجات و التوصيات

4-1 // الاستنتاجات: تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة التي تلخص نتائج البحث، حيث قام الباحثان بعرضها كما يلي:

1- وجدت علاقة ارتباط موجبة بين متغير الحوكمة الشرعية (من خلال البعدين: "مجلس الخدمات المالية" و "هيئات الرقابة الشرعية") والأداء المالي في المصارف الإسلامية. وكانت قيمة معامل الارتباط بينهما كالتالي:

(.639) بالنسبة لمجلس الخدمات المالية.

(.678) بالنسبة لهيئات الرقابة الشرعية.

مما يدل على أن تطبيق الحوكمة الشرعية يحسن الأداء المالي.

2- من خلال نتائج البحث، تم العثور على علاقة تأثير معنوي لتطبيق الحوكمة الشرعية في تحسين الأداء المالي، من خلال وجود مجلس الخدمات المالية وهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

3- إن وجود مجلس خدمات مالية شرعية في المصرف يساهم في زيادة كفاءة المصارف الإسلامية، وبالتالي تحسين الأداء المالي.

4- إن وجود هيئات الرقابة الشرعية يعتبر مؤشراً قوياً على وجود رقابة فعالة داخل المصارف الإسلامية، مما يساهم في اتخاذ قرارات جوهريّة تؤثر إيجابياً في تحسين الأداء المالي للمصارف.

5-وجود هيئات الرقابة الشرعية يعزز من عنصر الشفافية في المصارف الإسلامية، مما ينعكس بشكل مباشر على تحسين الأداء المالي.

4-2//التوصيات: بناء على الاستنتاجات المذكورة أعلاه، يوصي الباحثان بما يلي:

1-ضرورة أن تبني المصارف الإسلامية مبادئ الحوكمة الشرعية ومعاييرها المعتمدة، والتي تمكنها من إدارة عملية الابتكار المالي بشكل فعال.

2-ضرورة منح اللجنة المعنية بالحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية صلاحية الحصول على أي معلومات ضرورية، بالإضافة إلى الحق في استدعاء الموظفين والمديرين التنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها، لضمان تطبيق الحوكمة بشكل فاعل.

3-ضرورة التزام المصارف الإسلامية بالقيم الشرعية في جميع معاملاتها المصرفية، وعدم الانحراف عنها، حيث تعد هذه القيم المبدأ الأساسي للعمل المصرفي الإسلامي.

4-يوصي البحث بضرورة تنظيم ندوات ومحاضرات من قبل إدارات المصارف الإسلامية توضح آلية عمل المصارف الإسلامية، وذلك بهدف تعريف الجمهور بأدائها، مما يشجع المتعاملين على الإقبال على المصارف الإسلامية.

5-ضرورة إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث حول أهمية تطبيق الحوكمة الشرعية في تحسين وزيادة كفاءة المصارف الإسلامية، خاصة في إقليم كردستان العراق، لتوسيع نطاق الفهم والتطبيق في هذا المجال.

المصادر والمراجع العربية:

أولاً: المجالات العلمية

- بصول ، مدحت ماجد و عبدالغني ، يوسف هاني ، (2018) ، "الأداء المالي للمصارف في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد 2، العدد 15.
- 2بوهراوة، سعيد و حليلة بوكروشة. (2015). "حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية": تجربة البنك المركزي الماليزي. المجلة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، 106.
- شرفي ، عمر أنس ، (2016) ، "حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 50.
- 4عابدة ، خاليف و بلقاسم ،بلقاضي، (2022) ، "دور الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية ، المجلد 3 ، العدد 2.
- عساج ، مروان محمد واخرون ، (2023) ،"دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمنظمة"، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد 4، عدد 48.
- محمد، (2018) ، "دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد و التسيير ، المجلد (7) ، العدد 1، ص: 136.

ثانياً:رسائل وأطاريح الجامعية

- 1آية ، كفاغيفي و يسرى ، سليمان، (2021) ،"دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة"، رسالة الماجستير ،جامعة 8 ماي 1945.
- 2بريش، عبد القادر ، (2006) ، "التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية" ، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،ص238.
- البشير ، زيدي ، (2011) ،"دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"، رسالة الماجستير ، جامعة سعد دحلب البليدة.
- الحسين ، دغيش محمد ، (2016) ،"دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"، رسالة الماجستير ، جامعة محمد خيضر .
- الزيدي ، أمينة صبري كريم ، (2016) ،"تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية"، رسالة الماجستير ، جامعة كربلاء.

ثالثاً: البحوث المشاركة في المؤتمرات:

- اسامة ، ثامر ، (2022) ، "المصارف الاسلامية ودورها في تمويل التنمية المحلية"، بحث مؤتمر ،
https://www.researchgate.net/publication/360562468_almisarf_alaslamytdwdwrha_fy_tmwyl_altnmyt_almhlyt
- أبو غدة ، عبد الستار ، (2002) ، التنسيق بين الهيئات الشرعية والحاجة إلى إصدار معايير شرعية ، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة.
- أبو هريبد، عاطف محمد ، (2013) ، " الحوكمة في المؤسسات المالية اسلامية ودور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيزها"، كتاب المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية-تجربة اسواق الناشئة،- جامعة اليرموك،اردن .

English Reasons:**First-Journals:**

- Alazmi, W.K.J. and Sharofiddin, A., (2020)The Impact of Governance Corporate Standards on Enhancing Disclosure and Transparency in Kuwaiti Islamic Banks. International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth and Finance, Vol1 , No 2, pp.114-146
- Affes , W., and Jarboui ,A., (2022) , "The impact of corporate governance on financial performance: a cross-sector study", International Journal of Disclosure and Governance , No 20 ,P:374-394
- Fatmawati, D., Ariffin, N.M., Abidin, N.H.Z. and Osman, A.Z., 2022. Shariah governance in Islamic banks: Practices, practitioners and praxis. Global Finance Journal, 51 .
- Puspitasari, N., Jururi, S., Hidayat, S. E. ,(2023),"Effects of Internal Finance, Islamic Governance," and Islamic Corporate Responsibility on Profitability: Evidence of Islamic Banking in Indonesia", INTERNATIONAL JOURNAL OF PROFESSIONAL BUSINESS REVIEW, Vol 8, No 1.
- Wibowo , D. , (2022) ,"Analysis of the Effect of Islamic Corporate Governance on the Financial Performance of Islamic Banking in Indonesia", Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam, Vol 8, No 3.
- Zaher,T.,S., and Hassan ,M.,K.,2001, "A Comparative Literature Survey of Islamic Finance and Banking", Financial Markets, Institutions & Instruments / Vol 10, no 4 p. 155-199.

Second- Books:

- Bellalah, M. , (2014) ," On Islamic Banking, Performance and Financial Innovations", first ed., cambridge scholars publishing, newcastle upon tyne,UK.
- Iqbal, M., and Molyneux, P.,2005," Thirty Years of Islamic Banking : History, Performance and Prospects" Court Road, London, British .

Third-Conference and working paper:

- Bahari, N.F. and Baharudin, N.A., 2016. Shariah Governance Framework : The Roles of Shariah Review and Shariah Auditing. In Proceeding of the 3rd International Conference on Management & Muamalah .
- Imam ,P., A., and kpodar ,K., (2010) ,"Islamic Banking : How Has it Diffused?", International Monetary Fund , working paper :https://www.researchgate.net/publication/228122831_Islamic_Banking_How_Has_it_Diffused
- Kayadibi, S., & Güçlü, F. (2021). Shariah Governance for Islamic Financial Institutions in the Context of Malaysia. In Ş. Karabulut (Ed.), Theoretical and Empirical Perspectives on Economic and Financial Issues (pp. 629-649). Gazi Kitabevi. (PDF) Shariah Governance for Islamic Financial Institutions in the Context of Malaysia. Available from :https://www.researchgate.net/publication/353923852_Shariah_Governance_for_Islamic_Financial_Institutions_in_the_Context_of_Malaysia
- Naceur ,S. ,Barajas, Barajas A., and Massara, A.,2015,"Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?", IMF Working Paper, International Monetary Fund
- Octavia ,L. , Surpeno , Fariyah ,D. , 2023,"Company Value Viewed From The Effect of Islamic Corporate Governance and Islamic Social Reporting with Financial Performance As Variable Moderating", Proceeding of 1st International Conference on Islamic Economics, Islamic Banking, Zakah and Waqf 2023.

رۆلی پراکتیککردنی حوکمرانی شەریعەت لە باشتەکردنی ئەدای دارایی لە بانکە ئیسلامییەکان - لیکۆلینەوێهەیکی راپرسییە لە بۆچوونی
نوموێهەیک لە فەرمانبەرانی ئیدارەیی بانکە ئیسلامییەکان و چاودێری ژمیرکاری لە هەریمی کوردستان - عێراق

بلیسە نوزاد کاکەرەش

بەشی ژمیرکاری، فاکلتی زانستە مرۆفایەتی و کۆمەڵاتیەکان
زانکۆی کۆیە

بارزان حسن أحمد

بەشی ژمیرکاری، فاکلتی زانستە مرۆفایەتی و کۆمەڵاتیەکان
زانکۆی کۆیە

Blesa.nawzad@koyauniversity.org

barzan.hasan@koyauniversity.org

پۆختە:

ئامانجی توێژینەوێهەیک دەرخستنی رۆلی پراکتیککردنی حوکمرانی شەریعەت لە باشتەکردنی ئەدای دارایی لە بانکە ئیسلامییەکان گرنگی توێژینەوێهەیک تیشک دەخاتە سەر گرنگی جیبەجیککردنی حوکمرانی شەریعەت لە بە بنەمایەیک دادەنریت بۆ دەستەبەرکردنی شەفافیەت و پاراستنی بەرژەوێهەندی لایەنە پەيوەندیارەکان لە بانکە ئیسلامییەکان بۆ گەیشتن بە ئامانجی توێژینەوێهەیک، توێژەرانی پشتیان بە سەرچاوە سەرەتاییەکان بەستوو، کە بریتییە لە دیزاینکردنی ئەو پرسیارنامەییەیک کە لە سەر بنەمای توێژینەوێهەیکانی پیشوو و لایەنی تیوری توێژینەوێهەیک دارپێژراوە، پرسیارنامەیک لە دوو بەش پیکهاتوو، بەشی یەکەم برگەکان لەخۆدەگریت کە ئامانجیان زانیی تاییەتمەندییەکانی نمونەیی توێژینەوێهەیک، و بەشی دووهم (22) برگە لەخۆدەگریت کە لە کۆکردنەوێهەیک زانیاریدا بەکارهێنراون بە ئامانجی تاقیکردنەوێهەیک گریمانەکان و وەلامدانەوێهەیک پرسیارەکانی پەيوەست بە کیشەیی توێژینەوێهەیک، و ئەندامانی نمونەیی توێژینەوێهەیک گەیشتونەتە (49) تاکەکان، لەوانە (24) فەرمانبەر لە بەشەکانی بانکە ئیسلامییەکان، (15) چاودێری ژمیرکاری، و (10) ژمیرکاری یاسایی لە فەرمانگەکانی وردبینی و کۆمپانیاکان. دواي شیکردنەوێهەیک داتاگان بە بەکارهێنانی پرۆگرامی ئاماری (SPSS) و تاقیکردنەوێهەیک گریمانەکانی توێژینەوێهەیک، ا کۆمەڵیک ئەنجام گەیشتن، گرنگترینیان بریتین لە: پەيوەندییەکی ئەرینی لە نیوان گۆراوە سەرەخۆکەیی حوکمرانی شەریعەت لە ریکەیی پەهەندەکەوێهەیک (دەستەیی خزمەتگوزارییە داراییەکانی شەریعی و دەزگاکانی چاودێری شەریعی) و گۆراوە وابەستەکراوەکانی ئەدای دارایی، و بەهاکە لە رێژەیی پەيوەندی نیوانیان (639***) و (678***) بوو، واتە جیبەجیککردنی حوکمرانی شەریعەت دەبیتە هۆی باشتەکردنی ئەدای دارایی لە بانکە ئیسلامییەکان، و لە ژیر رۆشنایی ئەنجامی توێژینەوێهەیک، توێژەرانی پیشنیاری کۆمەڵیک پیشنیار دەکەن کە گرنگترینیان بریتین لە: پیوستی بانکە ئیسلامییەکان بۆ پەسەندکردنی بنەماکانی حوکمرانی شەریعەت و ستانداردە پەسەندکراوەکانی، کە وایان لیدەکات پرۆسەیی داھینانی دارایی بەرپۆهەبەن.

وشەیی سەرەکی: حوکمرانی شەریعەت، ئەنجومەنی خزمەتگوزاری دارایی شەریعەت، دەزگاکانی چاودێری شەریعی، ئەدای دارایی، چاودێری ژمیرکاری.

The Role of Applying Shariah Governance in Improving the Financial Performance of Islamic Banks - A Survey Study of The Opinions of a Sample of Employees in Islamic Bank Administrations and Auditors in The Kurdistan Region – Iraq

Barzan Hasan Ahmad

Blesa Nawzad kakarash

Accounting Department, Faculty of Humanities and
Social Sciences, Koya University

Accounting Department, Faculty of Humanities and
Social Sciences, Koya University

barzan.hasan@koyauniversity.org

Blesa.nawzad@koyauniversity.org

Abstract

The research aims to demonstrate the role of applying Shariah governance in improving the financial performance of Islamic banks. The importance of the research highlights the importance of applying Shariah governance as a basis for ensuring transparency and protecting the interests of stakeholders in Islamic banks. To achieve the research objective, the researchers relied on primary sources, namely the design of the questionnaire, which was designed based on previous studies and the theoretical aspect of the research. The questionnaire consists of two parts. The first part includes paragraphs aimed at identifying the characteristics of the research sample, and the second part includes (22) paragraphs that were used to collect data in order to test hypotheses and answer questions related to the research problem. The research sample members amounted to (49) individuals, including (24) employees in Islamic bank departments, (15) auditors, and (10) Chartered accountants in audit offices and companies. After analyzing the data using the statistical program (SPSS) and testing the research hypotheses, a set of results was reached, the most important of which are: A

positive correlation was found between the independent variable Shariah governance through the dimension (Shariah Financial Services Board and Shariah Supervisory Boards) and the dependent variable financial performance, and the value of the correlation coefficient between them was (.639**), (.678**) respectively. This means that the application of Shariah governance leads to improving the financial performance in Islamic banks. In light of the research results, the researchers recommend a number of recommendations, the most important of which are: the necessity for Islamic banks to adopt the principles of Shariah governance and its approved standards, which enable them to manage the process of financial innovation.

Keywords: Shariah governance, Shariah financial services council, Shariah supervisory bodies, financial performance, auditor.